



مستشار جماعي وأرملة مرداس متهمان بقتله والأمن أعاد تمثيل الجريمة

محمد الطالبين



أشرفت المصالح الأمنية صبيحة أمس الأحد، على إعادة تمثيل الجريمة البشعة التي راح ضحيتها البرلماناني وعضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الدستوري عبد اللطيف مرداس، العملية التي جرت أمام سكن الراحل بحي كالمفورنيا، وحضرها كبار القادة الأمنيين من مختلف الفرق المشتركة التي أعلنتها إدارة الحموشي في وقت سابق، من أجل فك طلاسم الجريمة غير المسبوقة في تاريخ المغرب، إذ أن المتهم الرئيس الذي مثل الجريمة ليس سوى مستشار جماعي من حزب الأحرار، سرعان ما سارع الأخير إلى طرده من صفوفه مباشرة بعد توجيه التهمة إليه بمعية آخرين، ضمنهم زوجة الراحل مرداس والتي توجد، حسب مصالح الأمن، رهن التحقيق تحت إشراف النيابة العامة التي تتابع الوضع منذ البداية.

وفي التفاصيل الراجحة فإن جريمة الإغتيال التي كان طرفاها سياسيون، لا علاقة لها بالسياسة، وربما يكون لها ارتباط بالمال أو الحياة الخاصة، كما أفادت المصادر بأن الأمن تمكن من تفكيك اللغز الذي حير الرأي العام، باتباع مسارات كثيرة في الأبحاث التي لعب فيها المكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، دورا مهما من خلال جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى حرفية عناصر الفرقة الوطنية ورجال ونساء الضابطة القضائية بالدار البيضاء، ومكنت التقنيات المتطورة والتعاون بين الأجهزة من حجز السيارة المستعملة في تنقل المتهمين،

بالمشتبه بهم تحت تدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، علما أن تفاصيل أوفي عن هذه القضية، وتطورات ومال البحث فيها، سيتم الكشف عنها لاحقا، وذلك ضمانا لحسن سير الأبحاث الجنائية التي لا تزال متواصلة في القضية.

وكان قد تم تشييع جثمان الراحل بمقبرة الشهداء بداية الشهر الجاري في جنازة حضرها عدد كبير من السياسيين على مستوى جهة الدار البيضاء التي كان عضوا بها قيد حياته، وكان من بين الحضور أرملة المتهم وابناء القاصران اللذان يحتاجان إلى متابعة نفسية كبيرة، لتجاوز صدمة اغتيال الأب أمام أعينهما البريئة، وأم مصفدة تواجه تهمة قتل الأب.

هويات المشتبه في ارتكابهم لهذا الفعل الإجرامي وتوقيفهم، وكذا حجز السيارة التي استعملها المشتبه بهم في تنفيذ هذه الجريمة، كما أسفرت عمليات التفتيش المنجزة بمنازل المشتبه بهم عن حجز بندقية للصيد وخرابيش شبكية تلك التي استعملت في تنفيذ هذه العملية، والتي تمت إحالتها على المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية من أجل إخضاعها لخبرة باليستكية. وأضاف البلاغ أن المكتب المركزي للأبحاث القضائية تمكن بتنسيق وثيق مع الفرقة الوطنية للشرطة القضائية ومصالح الشرطة القضائية بولاية أمن الدار البيضاء، من استجلاء حقيقة جريمة القتل العمد باستعمال السلاح الناري، والتي كان ضحيتها النائب البرلماناني عبد اللطيف مرداس. وأشار البلاغ إلى أنه تم الاحتفاظ

وبندقية خاصة « بالتبوريد » معدلة بشكل بدائي جعلها في مرتبة الأسلحة المتطورة، كما تم التقاط مكالمات بين المتهمين ساهمت في حسم التهم والأشخاص الذين مازال البحث جاريا عن بعضهم، بعدما تأكد رسميا وضع أربعة أشخاص، رجلا و امرأتان، رهن الاعتقال والتحقيق.

الجريمة روعت الشارع المغربي، وفشتحت الباب لتكهنات واستنتاجات ذهبت إلى حد اتهام مافيا دولية في الحادث، باعتبار العلاقات المتشعبة للراحل وترديه على الديار الأوروبية بشكل كبير، وما زاد من ضبابية الجريمة إطلاق سراح أول مشتبه به وجهت له أصابع الاتهام، بعدما تبين أنه لا علاقة له بالحادث، وأوضح المكتب المركزي، في بلاغ بهذا الخصوص، أن المجهودات الأمنية المبذولة مكنت من كشف